مشكلات التقريب

عناصر كلمتي التي ألقيتها في ندوة

{كتاب (تقريب التهذيب) وأثره في الدراسات الحديثة}

المنعقدة في الجامعة الأردنية

في ١٢ / ١١/ ١٤٣٧هـ

والتي أقامتها جمعية الحديث الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

مميزاته :

١ – اختصاره : فهو متنٌ في الترجمة لرجال أصحاب الكتب الستة .

٢ – إتقان التعريف بالراوي : الاسم والنسب والنسبة واللقب والكنية والوفاة والطبقة .

٣– تلخيص قول فيه (بغض النظر عن صوابه) ، فتلخيصها هو ما جذب المعاصرين ؛ لعجز أكثرهم أو كسلهم عن تلخيص قول في المختلف فيهم من الرواة .

٤ – ذِكْرُه الطبقة : التي بها استغنى عن ذكر الشيوخ والتلامذة .

إشكالاته :

١ – اختصاره الشديد : الذي قد يخل بالترجمة .

أ– إنقاصه من نسبة الراوي ما يعين على معرفته :

- أحمد بن عمر بن حفص الكندي الوكيعي .

هو نفسه ذكر في التهذيب أنه يقال له المقدمي .

- أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي .... أنقص الحافظ : الصوفي .
- بشر بن سلمان الكندي أبو إسماعيل الكوفي ....النهدي .
- عبد المنعم بن نعيم الأسواري ...... هو الرياحي .
- محمد بن عبد العزيز الجرمي ...... الراسبي والتيمي .

ب– عدم ذكر الكنية :

- محمد بن عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام : هو أبو عبد الله ، كما في المقتنى للذهبي .

ت- تفويت تاريخ الوفاة :

- إبراهيم بن موسى بن جميل الأموي ....أرخه ابن عساكر في المعجم المشتمل بسنة ٣٠٠هـ
- إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبّه الصنعاني ... في التهذيب أنه توفي سنة ٢١٠هـ .
- حسام بن مِصَكّ الأزدي .... أرخه ابن عدي في الكامل في سنة ١٦٣هـ
- نُفيع الصائغ أبو رافع المدني ...... أرخه الذهبي سنة نيف وتسعين .
- يونس بن سيف الكَلاعي ..... توفي سنة ١٢٠ هـ كما في التهذيب .

ث- تفويت سنة الولادة أو العمر عند الوفاة ، وهي أهم من الطبقة :

- قتادة بن دعامة أرخ وفاته سنة ١١٧ ، لكنه لم يذكر سنة مولده سنة ٦١ ، وهي موجودة في التهذيب نقلا عن الفلاس .
- يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم : مات سنة ١٣٦هـ .... وله تسع وثمانون ، كما تقتضيه سنة مولده في التهذيب .

٢- مصطلحاته الخاصة التي اختلف فيها .

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ :

قال ابن حجر : «فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا: كثقة ثقة، ومعنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قَصُر عن درجة الثالثة قليلا ، وإليه الإشارة : بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة من قصر عن الرابعة قليلا، وإليه الإشارة : بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو: له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول : حيث يتابع، وإلا : فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع» .

من هذه المراتب : المرتبة الخامسة ، والسادسة ، والعاشرة .

* «الخامسة من قصر عن (درجة) الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو: له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره».

- فظاهر هذا السياق أن الصدوق المرمي ببدعة يلتحق بالصدوق سيء الحفظ ، وهذا مشكل ؛ لأن البدعة ليس لها تأثير مطلق في الرواية إلا بشرطين عند الحافظ نفسه ، ذكرهما في النزهة !
- هل يلتحق بذلك الثقة المرمي ببدعة ؟! لأنه لم يذكر هذا الصنف من الرواة ؛ فإن كانت البدعة تنقص من ضبط الصدوق ، فتجعله في منزلة الصدوق سيء الحفظ ، فما الأثر الذي يكون للبدعة على الثقة ؟ وقد وصف ابن حجر عددا من الرواة بالثقة وبالبدعة ، وهم كثيرون .

- والصحيح عندي أن المنزلة الخامسة كلها منزلة تحسين عند الحافظ بدليل:

أ- أنه صرح في السادسة «المقبول» : «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث» = فالمرتبة السادسة هي أول مراتب الرد عند الحافظ ، لأنها أول مرتبة يشترط لقبول حديث أصحابها أن يتابَعوا على حديثهم .

ب- أن إلحاقه المرمي ببدعة بهذه المنزلة ، مع معرفتنا مذهبه في قبول رواية المبتدع غير الداعية ، يؤكد أن الخامسة عنده منزلة قبول .

ت- قياس منازل التصحيح على التحسين ، حيث جعل للتصحيح مرتبتين (لأعلى مراتب التصحيح ، وأدنى مراتب التصحيح) ، فكذلك يجب أن يكون (الحسن) ، له مرتبة عليا في الـحُسن ومرتبة دنيا ، والحافظ نفسه قد نص على تفاوت مراتب الصحة والحسن في كتبه .

ويؤكد صحة هذا الأمر قول الحافظ في وصف أصحاب المرتبة الخامسة : «من قصر عن الرابعة قليلا» ، فوصفها بالنزول القليل لا يناسب الفرق بين الحسن المقبول والضعيف المردود ، وإنما يناسب التفاوت في مراتب الحسن .

ث- رواة دل كلامه في المدلسين أنهم لا مطعن في حديثهم ، لأنه خص المرتبة الخامسة من المدلسين «من ضعف بأمر آخر سوى التدليس ، فحديثهم مردود ، ولو صرحوا بالسماعة ؛ إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيرا ، كابن لهيعة» ، فإذا ذكر راويا في المراتب السابقة للخامسة ، فهذا يعني أنه لا يستحق الرد بغير التدليس :

- حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي فقيه صدوق له أوهام .

  وذكره في الثانية من المدلسين .

- يزيد بن عبد الرحمن بن أبي الهَمْداني الدمشقي القاضي صدوق ربما وهم .

  وذكره في الثالثة من المدلسين ، ووافقها في النكت (من جهة أنه لم يذكره في قسم المضعفين بغير التدليس).

- محمد بن عيسى بن القاسم بن سُميع الدمشقي الأموي مولاهم صدوق يخطىء ويدلس ورمي بالقدر.

وذكره في الرابعة من المدلسين . ووافقها في النكت (من جهة أنه لم يذكره في قسم المضعَّفين بغير التدليس).

- ومن إشكالات هذه المرتبة عبارات لم يذكرها فيها ، وقد استعملها في كتابه، فهل تلتحق بها ؟

فهل يلتحق بها مثل قوله : «صدوق كثير الخطأ» و«صدوق يخطئ كثيرا» ؟

والجواب : نعم ، بدليل :

أ- أنها في معناها : فهي جمعت بين وصف (صدوق) مع وصف بـ(الغلط) ، وليست بأدل على الضعف أو على كثرته من قوله : «صدوق سيء الحفظ» ، فإن سوء الحفظ أظهر في ضعف الضبط من وصف بكثرة الغلط ؛ لأن الكثرة تتطرق إليها النسبية فتضعف دلالتها ، أكثر من إطلاق سوء الحفظ .

ب- لم يفرق الحافظ بين رواة هذه المنزلة بحسب دلالة اللفظ المضاف إلى لفظ «صدوق» ، فكل صدوق موصوف بوهم - قل أو كثر - فهو من هذه المرتبة ، التي بينا أنها منزلة تحسين . فابن حجر قد جعل (صدوق سيء الحفظ) في مرتبة (صدوق له أوهام) و(صدوق يهم) ، رغم اختلاف دلالة لفظة (سيء الحفظ) عن لفظة (يهم) و(له أوهام) . فمن استحق وصف (صدوق) استحق أن يكون من أصحاب هذه المنزلة ، مهما أتبعها بما يتعلق بالوهم والخطأ ، ما دام لم يصرح بنزوله عنها ، كالمختلط .

ت- أنه ذكر عددا من الرواة بهذا الوصف :

- مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني سكن البصرة صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف .

فانظر كيف فرق بين حديثه عن عطاء : فحكم عنه بأنه ضعيف ،

وحديثه عن غيره : فحكم على حديثه عن غيره بأنه فيه «صدوق كثير الخطأ» . فلو كانت عبارة « صدوق كثير الخطأ» تساوي «ضعيف» خفيف الضعف ، لما فرق هذا التفريق بين حديثه عن عطاء وحديثه عن غيره .

○ شهر بن حوشب ، قال عنه : «صدوق كثير الإرسال والأوهام» ، وقال عنه في فتح الباري : « شهر : حسن الحديث » ، وجرى الحافظ على التحسين له ، كما في فتح الباري (٨/ ١١٢) (٩/ ٥١٢)، وموافقة الخبر الخبر (١/ ١٦٠) (٢/ ٣١٩) ، وبذل الماعون في فضل الطاعون (٢٥٩، ٢٦٧) .

○ شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع .

ذكره في المرتبة الثانية من المدلسين ، ووافقها في النكت .

○ حجاج ابن أرطاة بفتح الهمزة ابن ثور ابن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس

وذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين ، ولم يذكره في الخامسة . ووافقها في النكت .

○ عطية بن سعد بن جُنادة العوفي الجَدلي الكوفي أبو الحسن : صدوق يخطىء كثيرا وكان شيعيا مدلسا .

وذكره في الرابعة ، ووافقها في النكت .

* المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

إشكالات هذا المصطلح :

أ- قلة الحديث لا توجب التضعيف والرد .

ب- هل المراد بالترك الاصطلاحي أم عدم الاحتجاج ؟

ت- كيف يُجمع بين وصفه بالقبول ووصفه بالرد عند عدم المتابع ؟

١- ذهب الدكتور وليد العاني (رحمه الله) في (منهج دراسة الأسانيد) أنه حسن الحديث ولو لم يتابع ، بل كذلك فعل مع (لين) .

٢- (مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة) : لمحمد راغب راشد الجيطان .

وخرج بأن الأصل فيه الجهالة عند ابن حجر ، ولا يرتقي وإن توبع !!!!!

٣- الراوي المقبول عند ابن حجر : د/ شهيد كريم فليح القيسي .

وخرج فيها أنه حسن عند ابن حجر ، حيث فهم قول ابن حجر : « حيث يتابع » : أن ابن حجر قرر أنه لا يصفه بذلك إلا إن كان قد توبع على رواياته !!

وفي موطن آخر يقرر : أنه ليس كل راو مقبول عند ابن حجر يشترط لتحسين حديثه المتابعة!

بلغ عددهم في التقريب ١٦٧١

٤- المقبول عند ابن حجر في التقريب دراسة تطبيقية على الصحيحين : الأستاذ الدكتور نعيم أسعد الصفدي :

بلغ عددهم ١٠٦

٥- الرواة الذين قال فيهم الذهبي في الكاشف ثقة وقال فيهم ابن حجر في التقريب مقبول دراسة تطبيقية وقارنة على مروياتهم في الكتب الستة : دعاء بنت مازن بن

إسحاق صَلُّوحة .

وهناك رسائل كثيرة حول المقبول .

والواضح عندي في هذه المرتبة : أنها أول مرتب الرد ، وأعلى مراتب الضعف وأخفها عند ابن حجر ؛ بصريح كلام ابن حجر : «وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث» . فهو يصرح أنه يُشترط لقبوله أن يكون متابَعًا ، وإلا فسيكون (لين الحديث) : أي ضعيفا ، على ما هو معروف من دلالة عبارة لين الحديث .

فإن قيل : فلماذا استعمل الحافظ لفظ (مقبول) لهذه المنزلة ؟! فالجواب : أنه هو بين السبب ، لأنه في أدنى درجات الضعف ، التي تقبل التقوي بأدنى متابعة .

فهو كما ذكر للتصحيح مراتب ، وللحسن مراتب ، فكذلك للضعيف عنده مراتب .

كان أعلاها المرتبة السادسة : مرتبة مقبول . ولأنها أعلاها اختار لها هذا المصطلح اللطيف ، ونص على حكمها بلفظ صريح ، ما كان يجب الاختلاف في فهمه ، مع صراحة دلالته .

* العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

ما مراده بالقادح ؟ فالقدح ببيان أخطائه قدح في ضبطه ، وهو لا يستلزم الترك .

لكن الحافظ أشار إلى مراده بقوله في الثامنة : « من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف» ، فقوله : « ولو لم يفسر» تدل على أنه سيكون من أصحاب هذه المنزلة : فُسر الجرح أو لو لم يفسر ، وكأنه يقول : إذا كان الراوي سيُضعَّف حتى لو لم يفسّر الجرح ، فكيف إذا فُسر الجرح ؟! وهذايبين أن

أصحاب هذه المرتبة هم ممن جرحوا في ضبطهم دون عدالتهم ، ولذلك جعلهم أرفع من العاشرة ، واكتفى فيهم بمصطلح (ضعيف) الذي الأصل فيه الدلالة على خفة الضعف .

فإذا جاء بعد ذلك ، وفي مرتبة أخرى دون الثامنة ، وهي العاشرة ، فقال : «من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك» = فسيكون مراده بالقادح : القادح في العدالة قطعا ، وإلا لم يكن هناك فرق بين الثامنة والعاشرة .

فضلا عن أن الحافظ قد ذكر مصطلحه في المتروك ، عندما قال في النزهة: « والقسم الثاني من أقسام المردود، وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب : هو المتروك» .

فهو وإن خصصه في النزهة بالمتهم بالكذب ؛ إلا أن هذا يبين أن المتروك عنده هو من لا يُعتبر بحديثه ، لأن الحافظ قال في النزهة : «ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر : كأن يكون فوقه ، أو مثله ، لا دونه = صار حديثهم حسنا» ، والمتهم في عدالته دون السيء الحفظ، فدل ذلك أنه ليس من أهل الاعتبار .

٣- اختصاره في مرتبة الراوي الذي يفوت تفاصيل مهمة :

- سويد ابن سعيد ابن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني بفتح المهملة والمثلثة ويقال له الأنباري بنون ثم موحدة أبو محمد صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول .

وقد قال غير واحد : من روى عنه قبل عماه فهو صحيح ، ومن روى عنه بعده فلا شيء . وحديثه عن مالك خاصة فيه ضعف كما تراه في السير (١١/ ٤١٥) ، وهو موصوف بالتدليس ، وذكره الحافظ نفسه في الرابعة .

- عبد الوهاب ابن عبد المجيد ابن الصلت الثقفي أبو محمد البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين .

ولم يذكر أنه حُجب بعد تغيره ، مما يعني أن كل من روى عنه روى عنه قبل التغير . بخلاف جرير بن حازم الذي قال عنه : « ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه وهو من السادسة مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه» .

- فرج بن فضالة الشامي : ضعيف .

الصواب : أنه ضعيف في غير الشاميين ، وأما في الشاميين فصالح الحديث . قال الإمام أحمد : «أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث ، وما روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري فمضطرب الحديث» ، مسائل ابن هانئ (٢١٧٣) ، وقال أبو حاتم : «صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به ، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه نكارة ، وهو في غيره أحسن حالا ، وروايته عن ثابت لا تصح » .

٤- عدم وضوح قواعده في الترجيح ، مع ظهور اضطراب فيها في مواطن كثيرة .

- أبواب من كتاب (إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر) لعطاء الله بن عبد اللطيف بن أحمد :

- في ذكر جماعة لم يرو عنهم إلا واحد ولم يوثقهم أو يجرحهم أحد ، ولا ذكرهم ابن حبان في الثقات ، وقال عنهم : «مقبول» = ٧٤
- في ذكر جماعة روى عنهم أكثر من واحد ولم يوثقهم أو يجرحهم أحد ، ولا ذكرهم ابن حبان في الثقات ، وقال عنهم : «مقبول» = ٥٦ .
- في ذكر جماعة لم يرو عنهم إلا واحد ولم يوثقهم أو يجرحهم أحد ، ولا ذكرهم ابن حبان في الثقات ، وأطلق عليهم لفظا من ألفاظ التوثيق = ٢٨
- في ذكر جماعة لم يرو عنهم إلا واحد ولم يوثقهم أو يجرحهم أحد ، ولا ذكرهم ابن حبان في الثقات ، ووصفهم بالجهالة = ٩٨
- في ذكر جماعة لم يرو عنهم إلا واحد أو أكثر ولم يوثقهم أو يجرحهم أحد ، ولكن ذكرهم ابن حبان في الثقات ، فوصفهم بالجهالة = ١١٥
- في ذكر جماعة لم يرو عنهم إلا واحد ولم يوثقهم أو يجرحهم أحد ، ولكن ذكرهم ابن حبان في الثقات ، سواء روى لهم البخاري ومسلم أم لا ، فوصفهم بمقبول = ١٦٨
- - في ذكر جماعة روى عنهم أكثر من واحد ولم يوثقهم أو يجرحهم أحد ، وذكرهم ابن حبان في الثقات ، سواء جهلهم بعض الأئمة أو لا ، يقول عنهم : مقبول = ١٨٧ .
- من انفرد ابن حبان بذكرهم في الثقات ، فحكم الحافظ بثقتهم = ١١٥
- من روى عنهم من لا يروي إلا عن ثقة ، ومع ذلك قال ابن حجر : مقبول = ١٥
- من وثقهم غير المتساهلين ، ولم يجرحهم أحد ، مع ذلك حكم عليهم بـ(مقبول) = وذكر ٨٠ راويا:

- خالد بن الدهقان : وثقه أبو مسهر ودحيم وأبو زرعة الدمشقي
- أبو أمامة أو أبو أميمة التيمي : وثقه ابن معين ، وقال أبو زرعة : لا بأس به .
- محمد بن قيس اليشكري : وثقه علي بن المديني .
- محمد بن يوسف القرشي : وثقه أبو حاتم (ثقة) ، وقال الدراقطني : لا بأس به .
- مسعود بن مالك الأسدي : وثقه النسائي

- ثم ذكر أمثلة كثيرة لاعتماده هؤلاء الأئمة !
- في ذكر من وثقهم وليس لهم من الحديث إلا القليل =١٠٣

- ومن هذا الباب : من يقول عنه صدوق ، لمجرد أن أبا حاتم قال عنه ذلك ، في مقابل من وثقه .
- من ينص على وهمه : هل لأنه نُص على أن له أوهاما ؟! إذ لا يخلو راو من وهم !
- وكل من خف ضبطه فلا بد أن يكون له أوهام ، بها حُكم عليه بأنه صدوق أو لا بأس به .
- اعتماده التوثيق الضمني في مواضع وعدم اعتماده عليه في أخرى .

٥- اعتماده على التهذيب ، مع فوات أقوال كثيرة في الجرح والتعديل عليه :

الفوات عليه من إكمال مغلطاي ، والإشارة إلى عملي في (فوات التهذيب) ، وإلى تعليقات تهذيب الكمال ، وإلى (التذييل على كتاب تهذيب التهذيب) لمحمد طلعت ، والتذييل على كتب الجرح والتعديل لطارق آل ناجي .

ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك :

قال ابن حجر في التهذيب : « بخ م ٤ - الوليد بن أبي الوليد عثمان القرشي مولى عمر وقيل مولى عثمان أبو عثمان المدني وقيل الوليد بن الوليد وهو وهم روى عن جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب وعقبة بن مسلم التجيبي والعلاء بن أبي حكيم وابن المنكدر وعمران بن أبي يونس وعبد الله بن دينار وسليمان بن خارجة بن زيد بن ثابت وغيرهم وعنه يزيد بن الهاد وأبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر .

ذكره بن حبان في الثقات وقال ربما خالف على قلة روايته .

قلت: وفرق بين ابن أبي الوليد مولى بن عمر روى عن وعنه حيوة والليث ولم يقل فيه شيئا ، وبين الوليد بن أبي الوليد مولى عثمان المدني روى عن عبد الله بن دينار وعنه حيوة بن شريح وقال فيه الكلام المحكي عنه هنا» .

هذه ترجمته في التهذيب ، ولذلك قال عنه في التقريب : «لين الحديث» .

وقد سبق البخاريُّ ابنَ حبان في التفريق بينهما ، بل جعلهم ثلاثة .

فتعقبه ابن أبي حاتم عن أبيه والخطيب في الموضح وبينا أنه شخص واحد .

أما ما قيل فيه من جرح وتعديل :

فقال الليث بن سعد : كان فاضلا من أهل المدينة .

وقال الدروي عن ابن معين : ثقة ، وفي رواية الغلابي : ليس به بأس .

وقال علي بن المديني : كان صالحا وسطا .

وقال أبو زرعة : ثقة .

وقال العجلي : ثقة .

ولذلك قال الذهبي في الكاشف : الوليد بن أبي الوليد عثمان عن بن عمر وجابر وعنه يحيى بن أيوب والليث ثقة مصري م ٤

٦- الاغترار بالطبقة للحكم بالاتصال : خاصة مع قصور كبير في أصل التقريب في حصر عبارات إثبات السماع والإرسال .

وفوات (التهذيب) من عبارات السماع والإرسال يظهر : من مراجعة (المراسيل) لابن أبي حاتم ، و(جامع التحصيل) للعلائي، و(تحفة التحصيل) لأبي زرعة العراقي ، ومن غيرها كثير .

فوجه ذكر هذا النقد هنا ، مع أنه خطأ ممن تناول (التقريب) ، وليس من (التقريب) نفسه ، هو أن أصل (التقريب) وهو (التهذيب) لا يغطي هذا القصور أيضًا ، ولا هو تركه بالكلية ، ليقال إنه ليس من شرطه .

ومع أنه نادرا ما ينص على عدم السماع في التقريب ؛ إلا أنه ربما نص عليه ، ويكون قولا مرجوحا !

- علقمة ابن وائل ابن حجر بضم المهملة وسكون الجيم الحضرمي الكوفي صدوق إلا أنه لم يسمع من أبيه .

والصحيح أنه سمع ، فمع أن الترمذي سأل البخاري عن ذلك فقال : «إنه وُلد بعد موت أبيه بستة أشهر » (العلل ١/ ٥٤٢) ؛ إلا أن الترمذي رفض هذا القول ، فقال في الجامع : «سمع من أبيه ، وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل ، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه » .

وقد صحح له عن أبيه : مسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان .

قال أبو داود : « حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، حدثنا عبد الوارث بن سعيد، حدثنا محمد بن جحادة، حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر، قال: كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي، فحدثني علقمة بن وائل ، عن أبي وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله- صلى الله عليه وسلم -فكان إذا كبر رفع يديه ..» .

قال النسائي : « أخبرنا سويد بن نصر قال: أخبرنا عبد الله، عن قيس بن سليم العنبري قال: حدثني علقمة بن وائل قال: حدثني أبي قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأيته يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا قال: «سمع الله لمن حمده» هكذا فأشار قيس إلى نحو الأذنين» . وأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين من هذا الوجه .

٧- ضعف احتفائه بدلالة التوثيق الضمني في أصله (التهذيب) ، مما ظهر أثره على التقريب .

مع أنه ممن يقرره نظريا . حيث قال في هدي الساري : « فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح ؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة . فمن زعم أن أحدا منهم مجهول ، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته ، لما مع المثبت من زيادة العلم» .

وقال أيضا في النكت : « وللمستخرجات فوائد أخرى لم يتعرض أحد منهم لذكرها:

أحدها: الحكم بعدالة من أخرج له فيه، لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده.

فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقساما منهم:

أ- من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج، فلا كلام فيهم .

ب- ومنهم من طعن فيه غير هذا المخرج : فينظر في ذلك الطعن : إن كان مقبولا قادحا فيقدم ، وإلا فلا .

ت- ومنهم من لا يُعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيقٌ ولا جرح ، فتخريج

من يشترط الصحة لهم ينقلهم من درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثوق. فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد ، ولو لم يكن في ذلك المستخرج . والله أعلم» .

- مع أن مغلطاي اعتد بها ونقلها .
- وقبله الذهبي كثيرا ما كان يعتد بها من خلال علامة (صح) في كتابه (الميزان) ، ومن خلال ذكره من احتج به النسائي وأبو عوانة ..، ومن خلال تقريره الصريح في الموقظة ، عندما قال : « لثقة: من وثقه كثير، ولم يضعف. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف. فإن خرج حديث هذا في "الصحيحين"، فهو موثق بذلك. وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة، فجيد أيضا. وإن صحح له كالدارقطني والحاكم، فأقل أحواله: حسن حديثه».

فأخل الحافظ بنقل هذا التوثيق الضمني ، بل أخل باعتماده مع نقله في أكثر المواطن ، واعتمده في مواطن أخرى ، حتى اعتمد تحسين الترمذي للدلالة على أن الراوي صدوق .

أمثلة لذلك :

عدد من وصفه بالقبول وهو من رجال الشيخين أو أحدهما ستة ومائة (١٠٦) راو!!

منهم : عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام ، وهو من رجال الشيخين والنسائي .

توبة أبو صدقة ، قال عنه مقبول ، وقال عنه في التهذيب ، بعد أن ذكر تخريج النسائي له : «وقال أبو الفتح الأزدي: "لا يحتج به". وقرأت بخط الذهبي: "بل هو ثقة ، روى عنه شعبة" ، يعنى وروايته عنه: "توثيق له"» .

٨- عدم حفاوة الحافظ بالتقريب في كتبه التي صنفها بعده .

المقصود بذلك : التنبيه على أن الحافظ نفسه لم يعد اجتهاده في مراتب الرواة الذي اختاره في التقريب أن يكون هو القول النهائي عنده ، ولا كان يعد اجتهاده فيه هو مما نتج عن تحرير كاف لاعتماده .

ويدل على ذلك ما يلي :

أولا : قال السخاوي : «وقد سمعته يقول: لست راضيا عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى "شرح البخاري"، و"مقدمته"، و"المشتبه"، و"التهذيب"، و"لسان الميزان". بل كان يقول فيه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أتقيد بالذهبي، ولجعلته كتابا مبتكرا.

بل رأيته في موضع أثنى على "شرح البخاري" و"التغليق" و"النخبة"، ثم قال: وأما سائر المجموعات، فهي كثيرة العدد، واهية العدد، ضعيفة القوى، ظامئة الروى» .

فلم يذكر الحافظ ابن حجر (التقريب) ضمن أهم كتبه .

طبعا هذا لا يعني أن ما سوى هذه الكتب عند الحافظ لا وزن له عنده ، لكنه يبين أن (التقريب) ليس هو من أجل كتبه عنده ، وهذه منزلة تخالف غلو كثير من الدراسات المعاصرة فيه .

ثانيا : لا يعزو إليه : حيث اعتدنا ممن اعتنى بأمر ، وحرره غاية التحرير أن يعزو إليه من حين لآخر ، فيقول مثلا : وقد حررت منزلته في كتابي (التقريب) ، أو : وقد بيت الراجح فيه في كتابي كذا .... ونحو ذلك من العبارات .

ولا وجدت الحافظ فعلها مرة واحدة فب كتبه .

ثالثا : يخالفه كثيرا : و مخالفته للتقريب كثيرة جدا ، حتى قُسم الرواة الذين اختلف قوله فيهم على طلاب دراسات عليا في جامعة أم القرى : لكل طالب مائة و خمسين راويا .

وبتجاوز الخلاف اللفظي الذي يمكن معه الجمع ، فهناك خلاف حقيقي ، لا يمكن معه الجمع .

وهذا الاختلاف الكثير يدل أن الحافظ هو أول من دلنا على أنه هو نفسه لا يرجع إلى ترجيحه في التقريب على أنه الراجح لديه في الرواة مطلقا .

رابعا : إذا خالف لا يشير إلى تراجعه ! وهذا غريب !! لأن العالم إذا اجتهد وتعب في تحرير ترجمة ، ثم تغيّر اجتهاده ، فكثيرا ما يشير إلى تراجعه ؛ لأنه تراجعه كان بعد معاناة في الاجتهاد تستحق التقييد ، خاصة عند كثرة الاختلاف (كما سبق) . وقد نص الحافظ على تراجعاته في الفتح ، و جمعها أحد المعاصرين في جزء . أما مع كثرة اختلاف رأي الحافظ في (التقريب) مع كتبه الأخرى التي صنفها بعده ، ولا يشير ولا مرة إلى هذا التراجع = فهذه إشارة إلى أنه لم يجد في تراجعه ما يستحق التنبيه !

قائمة بأزمان تأليف أهم كتب ابن حجر : لنعلم ما صُنف قبل (التقريب) وبعده:

- انتهى من تأليف التقريب سنة ٨٢٧هـ
- و تهذيب التهذيب سنة ٨٠٨ هـ
- ولسان الميزان سنة ٨٠٥هـ ، وعمره ٣٢ سنة ، ثم استمر في الزيادة عليه إلى سنة وفاته ٨٥٢ .
- وانتهى من تأليف تعريف أهل التقديس سنة ٨١٥هـ

- والتمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز (التلخيص الحبير) سنة ٨١٣ ، ثم أعاد فيه النظر سنة ٨٢٠هـ .

١- الدراية في تلخيص تخريج الهداية سنة٨٢٧هـ

٢- بذل الماعون سنة ٨٣٣هـ .

٣- موافقة الخبر الخبر انتهى منه سنة ٨٣٦هـ

٤- نتائج الأفكار بدأه سنة ٨٣٧هـ واستمر في إملائه إلى قبيل وفاته سنة ٨٥٢ ، فآخر مجالسه التي وصلتنا كانت سنة ٨٤٧هـ .

٥- فتح الباري : بدأ فيه سنة ٨١٧ إلى سنة ٨٤٢هـ\

ومن الغلو في الدفاع عن (التقريب) ممن لا يفرقون بين نقد جهد دون حط منزلة المجتهد :

١- أنه استمر في (تهذيبه) وتحسينه إلى سنة وفاته :

قلت : نسخته التي بخط يده موجودة لدينا ، وعامة زياداته وألحاقه لا تتعلق بمنزلة الراوي جرحا وتعديلا ، كما نبه إلى ذلك الشيخ محمد عوامة في وصفه لنسخة المؤلف (صـ٨٤) من مقدمة التحقيق .

٢- أن الحافظ ابن حجر كان يحكم على الرواة بناء على سبر حديثهم : وهذا جهل بحقيقة السبر وتعذره على المتأخرين ، خاصة بهذا العدد من الرواة !

ثم هو يخالف اسم الكتاب : أنه تقريب التهذيب ، فإذا كان الأصل (وهو التهذيب) لم يشر فيه إلى دعوى السبر ، فكيف يكون السبر هو معتمده في مختصره (التقريب) ؟!

ثم هو يخالف نص الحافظ في مقدمة (التقريب) ، حيث قال : « أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وُصف به ، بألخص

عبارة ، وأخلص إشارة» . ولم يدع الحافظ – ولا مرة واحدة – أنه يعتمد سبر حديث الراوي ، للحكم عليه !

٩- عدم حفاوة العلماء به كحفاوة المعاصرين .

لم أجد تلامذة ابن حجر وأكثرهم تعصبا له قد احتفوا بـ(التقريب) كما فعل المعاصرون ، ولا قريبا منهم !

وأول من وجدته ينقل عن التقريب قليلا جدا :

١- البقاعي في النكت الوفية : وفي موطن واحد فقط .

٢- ثم إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبو إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي (ت٩٠٠هـ) في عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب» .

٣- ويوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩ هـ) في (ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر) : مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي .

٤- ثم وجدته في إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (المتوفى: ٩٢٣هـ) ذكره مرتين .

٥- إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين المالكي (المتوفى: ١٠٤١هـ) في : بَهْجَة المحَافِل وأجمل الوَسائل بالتعريف برواة الشَّمَائل .

ولم يعتمده أحد منهم في الجرح والتعديل اعتمادَ المعاصرين له ، ولا قريبا من اعتمادهم : لا في كثرة الرجوع إليه مثلهم ، ولا في الرجوع إليه على أنه الخلاصة المحررة في الرواة دون كلام غيره من الأئمة ، ولا على أنه قول لا يجوز تجاهله عند حكاية أقوال الجرح والتعديل في الرواة !!

خلاصة أخطاء المعاصرين في التعامل مع التقريب

١- عدم فهم مصطلحاته ، وما ترتب على ذلك من اضطراب وتباين في الحكم على الرواة والأحاديث .

٢- الغلو في متابعته في أحكامه ، بلا نظر في أدلته .

٣- جعل أحكام الحافظ حكما على غيره من أئمة النقد في تصنيفهم إلى متشدد ومتساهل .

٤- التنظير بناء على ما يستنبطه الدارس من تصرفات الحافظ في التقريب ، مع أن للحافظ تنظيرًا صريحا في كتبه في علوم الحديث كـ(النزهة) و(النكت) ، ومع أن الحافظ محكوم بتنظير أهل الاجتهاد المطلق في علوم الحديث وبمناهجهم .

٥- الحكم بالاتصال بناء على ظاهر طبقة الراوي في التقريب .

٦- الغفلة عن الأحكام التفصيلية التي تتعلق ببعض الرواة ، اكتفاء بالحكم المجمل الذي في التقريب .

٧- رد عنعنة الرواة الموصوفون بالتدليس ، دون معرفة نوع التدليس ، وكثرته وقلته .

٨- الرواة المختلطون وعدم تمييز حديثهم .

الخلاصة :

١- ينبغي أن لا يكون التقريب هو معتمد الحكم على الرواة ، فأقصى ما يبلغه أن نضع أقوال ابن حجر بجوار أحكام الذهبي ، ونوازنها بأحكام أئمة الجرح والتعديل وبالمنهج التطبيقي للأئمة وبسبر حديث الراوي ما أمكن ذلك .

بل لا يصح الاكتفاء بالتهذيب .

٢- أحسن استثمار للتقريب هو أن يكون فهرسا سريعا للترجمة وللتأكد من كون الراوي من رجال الستة ولمن روى عنه من الكتب .

٣- لا مانع من اعتماد صياغته في الترجمة ، فهي غالبا متقنة ، في التعريف باسم الراوي ونسبته وكنيته ووفاته .

٤- لا مانع من أن يكون الموقف كالتالي : أن يكون معتمدا ؛ إلا إن ظهر لي خلاف قوله . ويجب الرجوع لأصوله .

رواة متروكون ألان ابنُ حجر القولَ فيهم :

- أحمد بن عيسى التّنّيسي لبمصري : ليس بالقوي .

وترجمته في لسان الميزان تقتضي اتهامه بالكذب ، فهو راوي حديث : «دخلت الجنة فإذا أكثر أهلها البله» ، ولذلك وصفه بالكذب غيرما إمام .

- حفص بن عمر بن أبي العطاف : ضعيف .

بل هو منكر الحديث شديد الضعف .

- سعيد بن سليمان النشيطي : ضعيف .

هو شر من ذلك ، قال الدارقطني : ذاهب .

- سليمان بن أرقم البصري : ضعيف .

هو متروك كما قال الذهبي .

- سيف بن عمر التميمي : ضعيف الحديث عمدة في التاريخ افحش ابن حبان القول فيه .

وهو متروك الحديث .

- عبيد الله بن الوليد الوَصّافي : ضعيف .

هو متروك .

- عمرو بن مالك الراسبي : ضعيف .

قال عنه البخاري : «كذاب» ، وذكر قصة كذبه ، كما في العلل للترمذي .

وأشار البزار في مسنده إلى كذبه ، وأما ابن عدي فوصف بسرقة الحديث .

وهذه الأقوال (إلا قول ابن عدي) من فوات التهذيب .

- محمد بن حميد بن حيان الرازي : حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن

الرأي فيه .

وهو شديد الضعف .

قال الذهبي : « ضعيف لا من قبل الحفظ قال يعقوب بن شيبة كثير المناكير وقال البخاري فيه نظر وقال ابو زرعة يكذب وقال النسائي ليس بثقة وقال صالح جزرة ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن ابن الشاذكوني» .

- محمد بن يونس الكديمي : ضعيف .

والراجح أنه متهم متروك .